

مذكرة إرشادية حول إعداد التقارير الموازية
المقدّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة (CEDAW) بشأن العنف
الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة



NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

أعدت هذه الوثيقة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بهدف إرفاقها مع منهجية إعداد التقارير الموازية المقدّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني. وتهدف هذه المذكرة الإرشادية إلى تقديم توجيهات لمنظمات المجتمع المدني (CSO) والمنظمات غير الحكومية (NGO) بشأن تنفيذ منهجية المعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بإعداد التقارير الموازية المقدّمة إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التابعة للأمم المتحدة (UN) حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة (VAW-P). كما تتضمن هذه المذكرة الإرشادية التوجيهات العملية الخاصة بإعداد التقارير الموازية والتخطيط لها، وجهود الاتصالات والمناصرة اللاحقة، وجمع البيانات وتحليلها، وكتابة تقرير موازٍ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وإرساله إليها وعرضه عليها.

العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة: وضع نظام إعداد التقارير العالمية واستخدامه

تشهد حالة العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة (VAW-P) انتشارًا واسعًا، في ظل تفشي سلوكيات التحرش والعنف والاعتداء، شخصيًا وعبر الإنترنت، التي تستهدف النساء النشطات سياسيًا، ولا شك أن لهذه الظاهرة تأثير مدمر يتمثل في تثبيط مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، ومن ثمّ انتهاك حقوقها المدنية والسياسية. إذ يشكل العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة انتهاكًا لحقوق الإنسان ويقوّض نزاهة العمليات الديمقراطية. ويصبح على نحوٍ متزايد مؤثرًا للتراجع الديمقراطي وأداة متعمدة تستخدمها الأنظمة الاستبدادية.

لا يتم دائمًا الإبلاغ عن حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وتكون نتيجة التعامل معه على الدوام الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم؛ إذ لا توجد مساءلة كافية لمرتكبي حالات العنف تلك، فضلًا عن محدودية تحقيق العدالة لضحاياها. ومن دون تحري المراقبة، والإبلاغ، وجمع البيانات حول حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة على نحوٍ متسق وروتيني وعالمي، يصعب على الممارسين وصانعي السياسات تصميم نهج فعالة للوقاية من حدوثها والتخفيف منها. يسعى المعهد الديمقراطي الوطني إلى توفير المساعدة على سد هذه الفجوة العميقة في الإبلاغ العالمي الروتيني عن حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة من خلال تقديم التوجيه إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني حول كيفية تقديم التقارير الموازية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، إذ يساعد إعداد التقارير الموازية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني حول هذه المسألة على بناء قاعدة من الأدلة المحلية والعالمية حول حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، بما يشمل جمع البيانات عن: حوادث العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة التي تتم بصورة شخصية أو عبر الإنترنت؛ والمواقف الاجتماعية والثقافية والمعايير الجنسانية التي تمكّن وقوع حالات العنف تلك؛ وأنواع حالات العنف تلك ومعدل انتشارها؛ ودوافع وأساليب مرتكبي حالات العنف تلك؛ وتأثير حالات العنف تلك على ضحاياها (والمجتمعات وأشكال الديمقراطية الممتدة على نطاق أوسع)؛ والإجراءات (والتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة) التي تتخذها الحكومات لمنع وقوع حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، والتخفيف منها، والاستجابة لها.

يتعين على الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تقديم تقارير كل أربع سنوات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توضح بالتفصيل الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الحقوق المحددة بموجب اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومعالجة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. توفر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة إطار عمل لمعالجة حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة بموجب المادتين 7 و8. تُعد آلية الإبلاغ هذه أداة مهمة لجمع البيانات ومراقبة حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في بلدٍ معين، بالإضافة إلى مراقبة مدى استجابة الحكومة أو الإجراءات التي تتخذها (والتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة) لمعالجة حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تعزيز عملية المراقبة وإعداد التقارير من خلال إجراء المراجعة الرسمية للتقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادر عن الحكومة وتقديم التقرير الموازي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويمكن أن تضيف التقارير الموازية سياًً مهمًا، وتوفّر بيانات إضافية قائمة على الأدلة، وتقيم بشكل نقدي الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ممارسات القضاء على التمييز ضد المرأة ومعالجة التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية استخدام نظام إعداد التقارير الموازية للمساءلة الحكومية؛ وهو ما يوفر سردًا بديلاً للتقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادر عن الحكومة ويسلط الضوء على الالتزامات التي قطعتها الحكومة على الساحة الدولية. ويمكن أيضًا استخدام التقارير الموازية كأداة لرفع الوعي والمناصرة. وفي البلدان التي تسمح فيها العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة بالانخراط بأمان في هذه القضايا، لا يلزم أن تقتصر جهود المناصرة التي يبذلها المجتمع المدني على مجرد المشاركة مع الشركاء أو المنظمات الحليفة والجمهور. بدلاً من ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العمل أيضًا مع أصحاب المصلحة الحكوميين أو السياسيين المحايدين والداعمين لتوفير التوعية والتدريب، أو إجراء المزيد من الأبحاث، أو التوعية الجماهيرية، أو توفير ملخصات السياسات ومسودات التشريعات، أو أي دعم آخر في حين تباشر الحكومة وصانعو السياسات معالجة التوصيات التي تقدمها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمجتمع المدني من خلال إعداد التقارير الموازية.

التوجيهات العملية لمنظمات المجتمع المدني بشأن إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة

توضح الأقسام أدناه الخطوات العملية التي يجب اتخاذها والاعتبارات التي يجب مراعاتها طوال عملية إعداد التقارير الموازية، بدءًا من مراحل الإعداد الأولية حتى تقديم تقريرك واستخدام النتائج لمبادرات المناصرة. لقد قام المعهد الديمقراطي الوطني بجمع الجزء الأكبر من هذه التوجيهات استنادًا إلى التعليقات الواردة من شركاء منظمات المجتمع المدني في أربع مناطق من العالم قاموا بتجربة منهجية إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة برعاية المعهد الديمقراطي الوطني بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في عامي 2023 و2024، بالإضافة إلى الخبرة العالمية التي يتميز بها المعهد الديمقراطي الوطني والممارسات الجيدة الراسخة في إعداد التقارير الموازية التي نشرها المعهد الديمقراطي الوطني والمنظمات النظيرة سابقًا. ستجد طوال الوقت روابط لموارد إضافية صادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني تقدم مزيدًا من التفاصيل حول موضوع معين، مثل كيفية إجراء طرق معينة لجمع البيانات.

التحضير/تهيئة المسار

بمجرد أن تقرر المشاركة في عملية إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ثمة بعض الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها عند بدء التحضيرات من أجل تهيئة المسار لهذه العملية.

✓ تحديد الحلفاء أو الشركاء

إذا كنت ترغب في التعاون مع الشركاء لتقديم تقريرك، فيجب عليك التفكير في المنظمات أو الخبراء الذين يرغبون في التعاون أو التوقيع على التقرير بمجرد إكماله. حاول العثور على حلفاء في الشبكات ذات الصلة أو مؤسسات الموارد المعنية للحصول على أحدث المعلومات. وتذكر أن تقرير موازٍ واحد مدعوم بتحالف كبير، أو مجموعة أوسع من التقارير الموازية المقدمة من شبكة أوسع، أقوى من التقارير المنفرقة.

هناك توجيهات قوية في منهجية إعداد التقارير الموازية المقدّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني فيما يتعلق بتحديد الحلفاء أو الشركاء. وفيما يلي بعض النصائح الإضافية التي شاركتها منظمات المجتمع المدني التي جرّبت المنهجية مع المعهد الديمقراطي الوطني:

- ◀ **إشراك الخبراء وغيرهم من منظمات المجتمع المدني في وقت مبكر:** قم بدعوة الخبراء والمنظمات للمشاركة في عملية كتابة التقارير من البداية. ويمكن أن تؤدي مساهماتهم وتعاونهم إلى إثراء التقرير وتعزيز مصداقيته وتأثيره.
- ◀ **استخدام العلاقات والشبكات الحالية:** احرص على البناء على العلاقات والشبكات الحالية لتحديد الحلفاء والداعمين المحتملين. واستفد من هذه العلاقات لتوسيع نطاق وتأثير جهود المناصرة لديك.
- ◀ **التعاون مع النساء الممثلات البارزات:** حدد النساء الممثلات في الأحزاب السياسية البارزات وتعاون معهن. ويمكن أن تساعد مشاركتهن على تعظيم الرسالة وحشد دعم أوسع نطاقًا داخل شبكاتهن وخارجها.
- ◀ **التواصل مع النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان:** احرص على إشراك النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك الصحفيين، في جهود البحث والمناصرة التي تبذلونها. فغالبًا ما يكون النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان بارعين في حملات رفع مستوى الوعي والمناصرة، وقد يكون لديهم قاعدة كبيرة من المعارف في وسائل الإعلام والحكومة، يمكن الاستفادة منهم جميعًا في أثناء حملة الاتصالات والمناصرة الخاصة بك.

✓ مراجعة العملية

يُعد فهم عملية إعداد التقارير الموازية والتخطيط لها وفقًا للمواعيد النهائية لإعداد التقارير وتواريخ المراجعة ذات الصلة لتقديم وعرض التقارير على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بلدًا أمرًا بالغ الأهمية لزيادة تأثير تقريرك الموازي إلى أقصى حد. ومن أجل الاستفادة من الزخم الناتج عن عملية إعداد التقارير الوطنية، ينبغي أن تسعى إلى تقديم التقرير الموازي بحلول وقت تقديم التقرير الرسمي الخاص ببلدك إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى مراجعة الجداول الزمنية لإعداد التقارير وعرضها على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ذات الصلة لتحديد الإطار الزمني لتقديم تقريرك وعرض نتائجك على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، من المهم بالنسبة إليك توجيه نفسك من خلال استعراض ما حدث حتى الآن في عملية المراجعة واستعراض التقارير الحكومية السابقة والحديثة المقدّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتقارير الموازية الأخرى التي تعدها منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، ونتائج المراجعة السابقة، وقائمة القضايا التي أعدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واستجابة الحكومة.

للحصول على إرشادات إضافية حول التحضير/تهيئة المسار، تفضل بزيارة قسم "إعداد التقارير الموازية" في [دليل مراقبة العملية السياسية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني](#).

لمعرفة المواعيد النهائية المتعلقة بتقديم التقرير الموازي الخاص ببلدك، تفضل بزيارة قاعدة بيانات هيئة معاهدات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة [المواعيد النهائية لتقديم الوثائق إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة](#). ويمكنك بعد ذلك التصفية حسب العام، أو المنطقة، أو البلد، أو نوع المستند.

للاطلاع على المواعيد النهائية المتعلقة بالموعد المحدد لإجراء المراجعة لبلدك بواسطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تفضل بزيارة قاعدة بيانات هيئة معاهدات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة [التاريخ المتوقع للنظر في التقرير](#). ويمكنك بعد ذلك التصفية حسب العام، أو المنطقة، أو البلد، أو نوع المستند.

التخطيط لإعداد التقارير الموازية

قد يساعد التخطيط الفعال والتعاون مع شركائك على تأسيس فريق يضطلع بأدوار محددة بوضوح وضمان استعدادك الجيد لعمليات جمع البيانات المعقدة، وتحليلها، وكتابة التقارير.

✓ وضع خطة عمل

سيتعين عليك وضع خطة عمل شاملة محددة بجدول زمني متزامن مع تقويم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة للتقرير التالي لبلدك الصادر كل أربع سنوات. وكجزء من عملية التخطيط للعمل، يجب عليك مراجعة المنهجية المتبعة في إعداد التقارير الموازية وتكييف نموذج الاستبيان بحيث يلائم سياق بلدك ومجالات التركيز المحددة لمؤسستك أو الائتلاف الخاص بك في إطار إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. كما يجب أن تتضمن عملية التخطيط للعمل ما يلي: تكييف المنهجية بحيث تلائم سياق بلدك ومجالات التركيز ذات الصلة بحالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في البلد؛ وتحديد مصادر البيانات المناسبة وطرق جمع البيانات؛ وتحديد المشاركين في البحث المعنيين والملائمين لطرق جمع البيانات التي حددتها (على سبيل المثال، المخبرين الرئيسيين المعينين لإجراء المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز)؛ وتصميم أدوات جمع البيانات الخاصة بك (مثل استبيانات للمسؤولين العموميين، وأدلة مناقشة مجموعة التركيز) والمواد أو الخطط المصاحبة (على سبيل المثال، عملية تخزين بيانات آمنة ومجهولة الهوية)؛ ووضع خطة أوسع نطاقاً للاتصالات والمناصرة والتي سيؤثر لها التقرير الموازي البيانات اللازمة القائمة على الأدلة لمبادرات رفع الوعي والمناصرة.

نصائح إضافية للتخطيط لإعداد التقارير الموازية، والتي تشاركها منظمات المجتمع المدني التي جرت المنهجية:

البدء مبكراً: ابدأ عملية التخطيط بأسرع ما يمكن للتغلب على أي تحديات تتعلق بجمع البيانات.

التخطيط للطوارئ: ضع خطاً احتياطية لجمع البيانات في حال محدودية التوافر أو الشفافية من المؤسسات الرسمية.

التوافق مع إجراءات الدولة: راجع أوقات استجابة الدول فيما يتعلق بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ثم قم بمواءمة توقيت إعداد التقرير الموازي ليتوافق مع إجراءات الدولة، ومن ثمّ ضمان الصلة بالموضوع والتأثير.

المراقبة الروتينية: قم بإجراء مراقبة روتينية حول قضايا النوع الاجتماعي والمسائل المرتبطة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك العنف الممارس ضد المرأة في الساحة السياسية، للبقاء على اطلاع بالتطورات وتسهيل إعداد التقارير في الوقت المناسب.

احتياجات التوظيف ومستوى الجهد المبذول: بعد وضع خطة عمل، ضع في حسابك كيف تعتزم مؤسستك أو ائتلافك تعيين موظفين للمشروع، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تعيين أعضاء فريق إضافيين وتوظيفهم، وما إذا كانت الموارد المالية الإضافية ستكون ضرورية من أجل تأمين الموظفين المناسبين.

للحصول على إرشادات إضافية حول وضع خطة عملك، بما في ذلك تصميم التقييمات المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة على وجه التحديد وإنشاء تصميم للبحث بشكل عام، تفضل بزيارة قسم "توجيهات البرنامج" في إطار حملة #NotTheCost التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني: توجيهات برنامج وقف العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة.

✓ النظر في احتياجات الموظفين ومستويات الجهد المتوقعة

إذا كنت قد انضمت إلى ائتلاف مع مؤسسات أخرى، بعد وضع خطة عمل مع المؤسسات الشريكة، فيجب عليك مناقشة كيف تعزز كل مؤسسة توفير موظفين للمشروع، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تعيين أعضاء فريق إضافيين وتوظيفهم، وما إذا كانت الموارد المالية الإضافية ستكون ضرورية من أجل تأمين الموظفين المناسبين.

جمع المعلومات: جمع البيانات

بمجرد الانتهاء من الإعداد والتخطيط لتمرين إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لديك، بما يشمل إنشاء تصميم التقييم، ووضع خطة العمل وتقسيم مهام العمل في إطار جمع البيانات عبر مؤسستك أو الائتلاف الخاص بك، وتصميم أدوات جمع البيانات الخاصة بك بناءً على المنهجية الواردة في منهجية إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني، يجب أن تبدأ عملية جمع البيانات. جديرٌ بالذكر أن جمع المعلومات الدقيقة والشاملة عمليةٌ تستغرق وقتًا طويلاً ومن المهم توفير الوقت الكافي لجمع البيانات من مصادر مختلفة والتحقق منها، بما في ذلك تلك البيانات التي قد تستغرق وقتًا أطول للحصول عليها (على سبيل المثال، جدول اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين أو ممثلي الأحزاب السياسية، وطلب الحصول على المعلومات من الهيئات الحكومية من خلال طلبات السماح بحرية المعلومات).

✓ مصادر البيانات الثانوية

يشير مفهوم مصادر البيانات الثانوية إلى البيانات التي تم جمعها بالفعل في الأبحاث السابقة، وعادةً ما يتم جمع البيانات الثانوية من خلال الأبحاث المكتبية. وحيث إن هذه البيانات غالبًا ما تكون متاحة في التقارير الحالية، يمكنك البدء في جمع البيانات الثانوية مبكرًا في عملية جمع المعلومات. ويمكن أن تساعد مراجعتك المكتبية أيضًا على توجيه عملية جمع بياناتك الأساسية، مع تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى أبحاث أو سياقات إضافية للحصول على بيانات أكثر اكتمالاً أو فهم أفضل للمشكلة.

تشمل قائمة مصادر البيانات الثانوية، التوضيحية غير الشاملة، ما يلي: التقارير الحكومية، والتقارير الدولية والمحلية الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، وقواعد بيانات الإحصاءات، والتقارير الإخبارية أو غيرها من وسائل الإعلام. قد لا تكون بعض البيانات الواردة من الحكومة متاحة للجمهور ببساطة، ولكنها قد تخضع لمتطلبات حرية المعلومات. وللوصول إلى هذه البيانات، قد يتعين

تحديات جمع البيانات: أوضح شركاء منظمات المجتمع المدني الذين قاموا بتجربة هذه المنهجية أن التحديات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات واستكمال جمع البيانات كانت شائعة. وعلى الرغم من أن الوصول إلى المعلومات قد يكون مضمونًا في بلدك، لا تشارك جميع المؤسسات العامة أو الأحزاب السياسية المعلومات أو تقوم بتحديثها عبر الإنترنت؛ وهو ما قد يجعل من الصعب على المؤسسات جمع البيانات اللازمة. كما ذكر شركاء منظمات المجتمع المدني أن المؤسسات التي تفتقر إلى الخبرات والتجارب المتنوعة في المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك تلك التي لا تعتمد عملية توثيق روتينية راسخة بالفعل لحالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، واجهت تحديات في عملية جمع البيانات. ولهذه الأسباب، من المفيد أن يكون هناك منظمة واحدة أو أكثر في ائتلافك لديها خبرة في إجراء تقييمات من هذا النوع، ولديها خبرة في المشاركة السياسية للمرأة، وعلى معرفة وصلة بأصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمع المدني للمساعدة على تأمين الاجتماعات وطلب الحصول على المعلومات من أصحاب المصلحة هؤلاء. ومن الناحية المثالية، يجب أن يعتمد عضو واحد أو أكثر من أعضاء الائتلاف أيضًا عملية توثيق روتينية للانتهاكات المرتبطة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، والتي يمكن أن توفر هيكلًا للنهج التي تتبعه في جمع البيانات وتسمح لك باستخدام المعلومات المستخلصة من تقارير مراقبة وتحليل النوع الاجتماعي السابقة للاسترشاد بها في التقرير الموازي الخاص بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. وإذا كان ائتلافك يعاني من ثغرات في مجالات الخبرة أو التخصص هذه، فقد يكون من المفيد الاستعانة بمستشار خبير لدعم العملية أو قيادتها.

عليك تقديم طلب للسماح بحرية المعلومات. ولاحظ أنه لا يتم تلبية هذه الطلبات دائماً. وتذكر أن عدم قدرة الحكومة أو عدم رغبتها في تقديم البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة والعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة يشكل نتيجة مهمة للتقرير الموازي.

✓ مصادر البيانات الأولية

يشير مفهوم مصادر البيانات الأولية إلى البيانات التي تجمعها بنفسك من خلال الملاحظة المباشرة، والاستبيانات، والمقابلات. وتشمل طرق جمع البيانات الأولية التوضيحية: الاستبيانات، ومناقشات مجموعات التركيز، والمقابلات التي تُجرى مع المخبرين الرئيسيين.

للحصول على توجيهات محددة حول الأنواع المختلفة لمصادر البيانات الأولية والثانوية، وتطوير أدوات جمع البيانات التي تناسب مختلف الطرق وأفضل الممارسات في جمع البيانات، تفضل بزيارة قسم "توجيهات البرنامج" في إطار حملة **NotTheCost** التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني: توجيهات برنامج وقف العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وقسم "مرحلة جمع البيانات وتحليلها" من دليل مراقبة العملية السياسية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني.

للحصول على توجيهات ونصائح محددة حول إجراء الأبحاث المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة عبر الإنترنت والتي تسهلها التكنولوجيا، تفضل بزيارة مجموعة أدوات تشخيص العنف الممارس ضد المرأة عبر الإنترنت لدى اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية.

✓ نقص البيانات/نقص البيانات المصنفة

تذكر أن عدم وجود البيانات، أو عدم رغبة الحكومة في تقديم بيانات معينة، هو في حد ذاته نتيجة ملحوظة عند إعداد التقرير الموازي الذي يقدّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بخصوص العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. وبالمثل، من المهم لأصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين جمع البيانات المصنفة حسب الجنس وإتاحتها، إذ يجب أن تتاح للدول فرصة الإبلاغ، على سبيل المثال، ليس فقط عن عدد حالات الهجمات ضد السياسيين، بل أيضاً عن النسبة المئوية لتلك الهجمات التي وقعت ضد النساء مقابل الرجال. كما أن التصنيفات الإضافية مهمة أيضاً، على سبيل المثال، العمر، العرق/الأصل الإثني/الطائفة/الدين، حالة الإعاقة، التوجه الجنسي. وتكون السياسيات اللاتي لديهن هويات مهمشة متعددة (على سبيل المثال، سياسيات من خلفية أقلية عرقية) أكثر عرضة لمواجهة إحدى حالات العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وقد يكون لدى بعض النساء اللاتي واجهن عنفاً مماثلاً إمكانية أكبر للحصول على فرصة اللجوء إلى القضاء والحصول على التعويض. ومن دون جمع هذه البيانات المصنفة وإتاحتها، لن تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها الكاملة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمعالجة الأشكال المختلفة من العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة التي تواجهها النساء ذوو الخلفيات المختلفة. وبالمثل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تقديم توصيات أكثر تخصيصاً في جهودها المناصرة إذا كان لديها فهم أكثر دقة للمسألة التي تقدمها البيانات المُفصّلة.

✓ الموافقة المستنيرة، وإرشادات السرية والسلامة والأمن، والجمع الأخلاقي للبيانات

من الضروري الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين في البحث، لضمان وجود خطة تكفل سرية المشاركين وسلامة وأمن المشاركين في البحث والباحثين على حدٍ سواء، ووضع بروتوكول لإخفاء هوية البيانات وتخزينها بأمان من دون خطر الكشف عن هويات المشاركين في البحث أو ربط البيانات التي قدموها بتفاصيل محدّدة للهوية. وعند إجراء بحث يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، ثمة اعتبارات إضافية يجب أخذها في الحسبان فيما يتعلق بالممارسات الأخلاقية لجمع البيانات.

بالإضافة إلى عناصر السرية، والسلامة، والأمن، وأمن البيانات المذكورة بالفعل، من المهم الأخذ في الحسبان أنَّ المشاركين في البحث ربما تكون لديهم تجارب سابقة من التعرض لحوادث العنف أو الأذى، أو أنهم قد يتعرضون حاليًا للعنف أو الأذى، والأسئلة التي تطرحها قد تتسبب في صدمتهم. ومن المهم أن يكون أعضاء الفريق الذين يجرون أبحاثًا حول هذه الموضوعات على دراية بأساليب البحث المراعية للصدمات والتي تركز على الناجين. كذلك، من الممكن أن يفصح المشاركون في البحث عن حادثة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة على وجه التحديد أولئك الذين عايشوها في الماضي أو يواجهونها حاليًا. ثمة أفضل الممارسات المتبعة من قبل المجتمع الدولي لتلقي الإفصاحات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك التوجيهات الموجهة إلى الباحثين والممارسين غير المتخصصين في مجال أحداث العنف القائم على النوع الاجتماعي). ومن بين هذه الممارسات التحقق من صحة تجربة الناجي، وطمأنته بسرية إفصاحه، والامتناع عن طرح الأسئلة التي قد تُعيد تذكيره بالصدمة التي عايشها، وتوفير الإحالات المناسبة، وسؤال الناجي عما إذا كان يرغب في الاتصال بأي خدمات، على سبيل المثال، الدعم النفسي الاجتماعي أو الطبي/الصحي، أو خدمات السلامة أو إبلاغ الشرطة واللجوء إلى القضاء.

للحصول على توجيهات أكثر تفصيلاً حول الموافقة المستنيرة، وإرشادات السرية، والسلامة، والأمن، تفضل بزيارة قسم "توجيهات البرنامج" في إطار حملة **#NotTheCost** التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني: توجيهات برنامج وقف العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وقسم "مرحلة جمع البيانات وتحليلها" من دليل مراقبة العملية السياسية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني.

للحصول على توجيهات أكثر تفصيلاً حول البحث الأخلاقي والجمع الآمن للبيانات عند إجراء بحث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، تفضل بزيارة قسم "توجيهات حول إجراء مقابلات آمنة مع الناجين من العنف والصدمات" في مجموعة أدوات تشخيص العنف الممارس ضد المرأة عبر الإنترنت لدى اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية وقسم "حماية السرية" ضمن حملة **#NotTheCost** التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني: توجيهات برنامج وقف العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. وقد ترغب أيضًا في استعراض قائمة الموارد حول أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الدولية لإجراء البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي في الصفحة 52 من الدليل نفسه.

التنفيذ

بعد الانتهاء من جمع بياناتك، حان الوقت لتحليل تلك البيانات، وكتابة تقريرك وإرساله، وعرض التقرير الموازي على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمطالبة باتخاذ الإجراءات الموصى بها بناءً على النتائج الواردة في التقرير الموازي.

✓ تحليل البيانات وكتابة التقرير وتقديمه

كما أنه من المهم لنجاح عملية إعداد التقارير الموازية وجود أعضاء ائتلاف يتمتعون بالخبرة المتخصصة ذات الصلة في عملية جمع البيانات، فإن وجودهم مهم أيضًا لإجراء تحليل البيانات وتفسير بياناتك لتحديد النتائج والتوصيات المناسبة. كذلك ستتم صياغة التقرير الموازي المكتوب المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل أفضل إذا كان أعضاء الائتلاف على دراية بهذا النوع من إعداد التقارير ولديهم خبرة فنية ذات صلة في المشاركة السياسية للمرأة والعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة.

للحصول على توجيهات مفصلة حول إجراء تحليل البيانات، تفضل بزيارة قسم "توجيهات البرنامج" في إطار حملة #NotTheCost التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني: توجيهات برنامج وقف العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة وقسم "مرحلة جمع البيانات وتحليلها" من دليل مراقبة العملية السياسية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني.

لتعزيز تحليلك والنتائج المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة عبر الإنترنت والتي تسهلها التكنولوجيا، قد تكون الموارد الإضافية التالية مفيدة: الدليل الإرشادي الخاص بمعالجة كره النساء والتضليل الإعلامي المرتبط بالجنس عبر الإنترنت الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير الصادر عن منظمة Demos بعنوان الكراهية المرتبطة بالجنس: ملامح التضليل الإعلامي المرتبط بالجنس المنحاز للدولة عبر الإنترنت، وتقرير التغريدات الرائعة: تحليل العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة عبر الإنترنت الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، وتقرير تدخلات القضاء على العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة عبر الإنترنت الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، ومجموعة أدوات تشخيص العنف الممارس ضد المرأة عبر الإنترنت لدى اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية.

ثمة توجيهات قوية واردة في منهجية إعداد التقارير الموازية المقدمّة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني تتعلق بكتابة تقرير موازي وتقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفيما يلي بعض النصائح الإضافية حول كتابة التقرير الموازي المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي شاركتها منظمات المجتمع المدني التي جرّبت المنهجية مع المعهد الديمقراطي الوطني:

- ◀ استخدام الأسئلة ذات الإجابات المحددة: يفضل التركيز على الأسئلة ذات الإجابات المحددة ومجالات البحث الواردة في المنهجية؛ حيث إنها تقدم نهجًا أكثر قابلية للإدارة. ويجب تناول الأسئلة الأكبر والأشمل من خلال معلومات أساسية موجزة.
- ◀ الموازنة بين الموضوعات العامة والمحددة: حاول إحداث توازن بين مناقشة الموضوعات الأوسع نطاقًا مثل الاقتصاد والمعايير الاجتماعية والمسألة المحددة المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، مع التركيز على المادتين 7 و8 من الاتفاقية.
- ◀ تقييم الأثر ومراعاة التشريعات: احرص على تقييم كلٍّ من الأثر المباشر للعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والمعايير الاجتماعية الأوسع التي تساهم في حدوثه. كما تلتزم مراعاة الحلول التشريعية وتأثيرها المحتمل في معالجة المشكلة.
- ◀ استخدام المعالم الأساسية لبيان التقدم المحرر: استخدم معالم أساسية لتوضيح التقدم المحرر أو عدم تحقيق تقدم في معالجة العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. ويمكن أن يساعد ذلك على تتبع التطورات السياسية والاجتماعية بمرور الوقت.
- ◀ اعتماد تنسيقات متنوعة لإعداد التقارير: فكّر في اعتماد تنسيقات مختلفة لإعداد التقارير، مثل الإصدارات المختصرة، والرسوم البيانية، والتقارير الأطول والأكثر شمولاً، لتلبية احتياجات الجماهير المختلفة.

للحصول على توجيهات إضافية حول كتابة التقرير الموازي المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، تفضل بالاطلاع على وثيقة "كيفية هيكلة تقرير مواز".

للحصول على توجيهات إضافية حول تقديم التقرير الموازي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، يمكنك الرجوع إلى التعليمات التفصيلية الواردة في الصفحة الرابعة منهجية إعداد التقارير الموازية المقدمّة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة والصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني.

✓ استخدام التقرير الموازي كجزء من جهود المناصرة الأوسع نطاقاً

لا يعمل التقرير الموازي المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والخاص بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة فقط كنشاط بحثي حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في بلدك، ولكنه أيضاً بمنزلة أداة مهمة للمناصرة. وعلى الرغم من أن التقرير مخصص في المقام الأول ليقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإنه يمكنك الاستفادة منه للوصول إلى جماهير أوسع على المستوى الوطني (مثل البرلمان والحكومة ووسائل الإعلام) واستخدام الآليات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي، وكذلك الأحداث العالمية مثل اللجنة المعنية بأوضاع المرأة التابعة للأمم المتحدة، لتقديم نتائجك والدعوة إلى التغيير على نطاق أوسع. ويمكن أن يشكل التقرير الموازي جزءاً من خطة مناصرة أوسع نطاقاً للمطالبة بمساءلة الحكومة عن التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والحث على التغيير، بما في ذلك على سبيل المثال، استخدام النتائج المستخلصة للاسترشاد بها في حملات التثقيف والتوعية لرفع الوعي بشأن قضية العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة؛ ودعوة أصحاب المصلحة الحكوميين والقادة السياسيين لإجراء الإصلاحات اللازمة بناءً على النتائج والتوصيات؛ والعمل مع صانعي السياسات الحلفاء على صياغة التشريعات. كما يمكنك استخدام التقرير الموازي لبناء شبكة مناصرة، أو توفير التوعية والتدريب، أو إجراء مزيد من الأبحاث، أو التوعية الجماهيرية، أو توفير ملخصات السياسة ومسودة التشريعات، أو أي شكل آخر من أشكال الدعم لمعالجة التوصيات الموضحة في التقرير الموازي.

حتى في حال تعدد على ائتلافك تقديم النتائج التي توصلتم إليها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهو ما يمكن أن يحدث أحياناً بسبب التحديات في الجدولة أو محدودية الموارد المالية اللازمة للمشاركة في اجتماعات المراجعة، لا تزال عملية إعداد التقارير الموازية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بوسعها العمل على بناء قاعدة من الأدلة حول العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة من أجل ترسيخ البيانات والتوصيات بشأن هذه القضية الملحة.

فيما يلي بعض النصائح الإضافية التي تم الحصول عليها من منظمات المجتمع المدني التي جرّبت المنهجية لمساعدتك على استخدام التقرير الموازي كجزء من جهود المناصرة الأوسع نطاقاً لإنهاء العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة.

التغلب على قيود الموارد المالية وتحديات التأشير للمشاركة مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: اكتشف الشركاء من منظمات المجتمع المدني الذين قاموا بتجربة هذه المنهجية قدرتهم على المشاركة مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حتى من دون توفر الموارد اللازمة للسفر إلى جنيف؛ حيث قدّم فريق واحد تقريره إلى اللجنة عن طريق مؤتمر فيديو أثناء وجوده في الجلسة. كما علموا أن بإمكانهم التواصل مع خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عبر البريد الإلكتروني، مع اطلاعهم على حالة العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في بلدانهم. ولا شكّ تفتح هذه الرؤية آفاقاً جديدة للحوار والتعاون مع الهيئات الدولية، سواء أكانت الموارد المالية محدودة أو كنت تواجه تحديات في تأمين تأشيرة في الإطار الزمني اللازم للسفر لتقديم تقريرك شخصياً.

◀ **استخدام الاتصالات متعددة القنوات:** استخدم مزيجاً من قنوات الاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات الصحفية، والتواصل المباشر مع المنظمات والجمهور لتثقيف أصحاب المصلحة وإشراكهم في التقرير. ويضمن هذا النهج وصولاً أوسع نطاقاً ورؤية أبعد. وقد تجد أيضاً بعض النساء السياسيات المستعدات لدعم الحملة وسرد تجاربهن الخاصة بالعنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة علناً.

◀ **إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين مبكراً:** احرص على مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك النساء الناشطات سياسياً، والأحزاب السياسية، وممثلي منظمات حقوق المرأة، بدايةً من المراحل المبكرة من إعداد التقرير لضمان التأييد والدعم. فبناء العلاقات والتحالفات في وقت مبكر قد يؤدي إلى إحداث تأثير أكبر ونشر نتائج التقرير.

- ◀ **تكيف الرسائل بحيث تناسب مختلف الجماهير:** قم بإعداد رسائل مخصصة تناسب مختلف الجماهير، مثل صانعي السياسات، ووسائل الإعلام، والجمهور لضمان إيصال النتائج وفهماها بشكلٍ فعال من جانب مجموعات متنوعة.
- ◀ **الاستفادة من الاتفاقيات والآليات الدولية:** شارك في الاتفاقيات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية، مثل لجنة البلدان الأمريكية، والاتحاد الأفريقي (بروتوكول مابوتو) واتفاقية إسطنبول لتعظيم الأثر الذي يحدثه التقرير، إذ يمكن أن توفر هذه المنصات سبلاً إضافية للدفاع عن نتائج التقرير ونشرها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- ◀ **تنفيذ استراتيجيات المناصرة طويلة الأجل:** قم بوضع وتنفيذ استراتيجيات مناصرة طويلة الأجل بعد تقديم التقرير للحفاظ على الزخم وتحقيق تأثير دائم. وقد يشمل ذلك المشاركة المستمرة مع صانعي السياسات والاتصال الإعلامي والشراكات مع المنظمات الأخرى التي تعمل في مجال العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة.